

تسع من كل عشر حالات موت عنيف تحدث خارج الصراع الجريمة هي المساهم الأكبر في أعمال القتل العنيف



يلقى

ما يقدر بـ ٥٢٦ ألف شخص حتفهم بشكل عنيف كل عام، ولكن ٥٥ ألفاً منهم فقط يفقدون حياتهم في الصراع، أو نتيجة لأعمال إرهابية. هذا ما تكشف عنه الطبعة الثانية من تقرير العباء العالمي للعنف المسلح، التي صدرت في يوم ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١ في جنيف. كما تكشف عن أن ٣٩٦ ألف شخص هم من ضحايا القتل المتعمد (جريمة)—من بينهم ٦٦ ألف امرأة—٥٤ ألفاً لقوا حتفهم نتيجة لما يسمى جرائم القتل "غير المتعمد" (قتل دون سبق الإصرار)، و٢١ ألف حالة موت عنيفة وقعت أبان إجراءات إنفاذ القانون.

يستند تقرير العباء العالمي للعنف المسلح إلى قاعدة بيانات شاملة تغطي أعمال العنف المميتة في ميدان الصراع وخارجه.

وعبر كيث كراوس أحد محرري التقرير ومؤلفيه بالقول: "إن الحدود الفاصلة بين العنف السياسي والإجرامي والفرديات أكثر ضبابية كما هو واضح في حالات القتل المرتبطة بالإتجار بالمخدرات في أمريكا الوسطى أو المرتبطة بالقرصنة المنخرطين في أعمال العنف ذات الدوافع الاقتصادية في الصومال".

"هذا البحث انطلق من نظرة أوسع وأكثر شمولية تحيط بحالات الموت الناجمة عن العنف المسلح في جميع السياقات، بما في ذلك الجريمة والعنف المرتبط بالعصابات، وكذلك الصراع، والعنف القائم على أساس الجنس"، أضاف السيد كراوس.

يقدم التقرير نهجاً فريداً متكاملاً لفهم تأثير أعمال العنف المميتة عالمياً، فهو يدعم، بوصفه أداة رصد مستقلة، تنفيذ إعلان جنيف حول العنف المسلح والتنمية في تطويره لأجوبة ثابتة وقائمة على القرانن لتحديات العنف المسلح.

وأعرب بيتر ماورر، وزير الدولة للشؤون الخارجية السويسري، عن ذلك بالقول "إن تقرير العباء العالمي للعنف المسلح لسنة ٢٠١١ يزود واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين بأداة في وقتها المناسب للاستجابة للقرانن في رسم برامج سياساتهم على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية".

وأحصى العباء العالمي للعنف المسلح متوسط المعدل السنوي لأعمال الموت العنيف بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، فكان ٧.٩ لكل ١٠٠ ألف نسمة. كما أبدى ما لا يقل عن ٥٨ بلداً معدلات حالات موت عنيف أعلى من ١٠٠ لكل ١٠٠ ألف نسمة، وهي بهذا تستأثر بنحو الثلثين من جميع حالات الموت العنيف—أو مقتل ٢٨٥ ألف فرد سنوياً.

ربع مجموع أعمال الموت العنيف وقعت في ١٤ بلداً فقط بمعدل سنوي للموت العنيف أعلى من ٣٠ لكل مائة الف نسمة، نصفها في الأمريكيتين. وعلى الرغم من هيمنة الحروب على العناوين الرئيسية لوسائل الاعلام، إلا إن مستويات العنف المسلح في بعض البلدان، التي لا تعرف صراعاً، شبيهة بتلك التي تعرفها مناطق الصراع. وكمعدل عام، في كل عام بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، قتل عدد أكبر من الأشخاص في السلفادور منه في العراق بالنسبة لحجم السكان.

حالات العنف المميتة ليست موزعة بشكل متكافئ عبر الدول أو المناطق وحسب، بل كذلك الأمر داخل الدول نفسها. ففي المكسيك، بلغ المعدل الوطني لأعمال الموت العنيف في العام ٢٠٠٩، ١٨.٤ لكل ١٠٠ ألف نسمة. ومقابل ذلك سجلت مدينة سيوداد خواريز في الجزء الشمالي من البلاد نسبة ١٧.٤ لكل ١٠٠ ألف في السنة ذاتها—أي أكثر من عشرين مرة عن المعدل العالمي.

كما يقرن تقرير العباء العالمي للعنف المسلح أعمال العنف المميتة بضعف التنمية.

وعبر كيث كراوس أحد محرري ومؤلفي التقرير عن ذلك بالقول: "تخوض الدول، التي تحوز مستويات عالية من أعمال العنف المميت، في الغالب الأعم تقريباً، صراعاً صعباً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما اننا نعلم أنه عندما ينجز بلد تقدماً في مجال التنمية، فمن المرجح أن يسجل انخفاضاً في مستوى أعمال العنف المميت".

كما يؤكد التقرير، مردداً بذلك نتائج مجموعة متزايدة من البحوث، بأن البلدان التي تحوز مستويات منخفضة من تفاوت الدخل والبطالة عن العمل تتدنى فيها مستويات الجريمة.

كما يكشف تقرير العباء العالمي للعنف المسلح لسنة ٢٠١١ عمّا يلي:

- السلفادور كان البلد الأكثر تضرراً بأعمال العنف المميت في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، يليه العراق فجاماياً.
- أفريقيا الوسطى وأفريقيا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية هي المناطق التي تظهر مستويات عالية من أعمال العنف المميت.
- ما يقرب من ٦٦ ألف امرأة وفتاة في العالم يتعرضن إلى قتل عنيف سنوياً. وتصب ذلك في الغالب مستويات عالية من "قتل الإناث"، وفي بعض الحالات يولدها مستوى عال من التسامح إزاء العنف ضد المرأة.
- جرائم القتل ذات الصلة بالشريك الحميم وبالأسرة تمثل نسبة عالية من جرائم القتل في بعض بلدان أوروبا وآسيا. وفي البلدان التي تنخفض فيها معدلات جرائم القتل تتشابه بها نسب الضحايا من الذكور والإناث.
- معدلات جرائم القتل ذات الصلة بالسلب أو السرقة تميل إلى أن تكون مرتفعة في البلدان التي يتسم دخول أفرادها بتفاوت كبير، ومن ذلك الأميركيكتان.
- الضعف النسبي لسيادة القانون في البلد يرتبط بمعدلات عالية للجريمة بشكل عام. مع ذلك فإن تحديات معينة—مثل نشاط العصابات أو تاريخ الصراع أو التفاوت الكبير في مستوى الدخل—قد تفضي إلى ارتفاع في معدلات جرائم القتل حتى في مجتمعات تتمتع بمؤسسات وسيادة قانون قوية نسبياً.

تقرير العباء العالمي للعنف المسلح: المواجهة المميتة التي تنشره مطبوعات جامعة كامبريدج، نتاج أمانة إعلان جنيف. ويدعو إعلان جنيف حول العنف المسلح والتنمية، الذي صدقته أكثر من مائة دولة، الدول لإحراز انخفاض ملموس في درجة العباء العالمي للعنف المسلح وتحسن ملموس في الأمن البشري بحلول العام ٢٠١٥. 📄